

المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي -دراسة تحليلية بالجزائر
Forensic Accounting and its role in reducing financial corruption
- An analytical study in Algeria -

مداح عبد الباسط¹

¹ جامعة الجزائر 03، الجزائر، meddah.abdelbasset@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/24

تاريخ الاستلام: 2021/04/29

ملخص:

هدفت الدراسة الى تقييم واقع المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الجزائر، من خلال بيان دور المهم الذي يمكن أن تلعبه في الحد من مختلف مظاهر الفساد المالي، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية عن طريق استبانة تم توزيعها على 68 فردا من أفراد العينة موزعين على 09 مدن جزائرية تم اختيارها بشكل عشوائي، ومن بين أهم نتائجها أن للمحاسبة القضائية دور بارز وهام في الحد من مختلف مظاهر الفساد المالي.

كلمات مفتاحية: المحاسبة، المحاسبة القضائية، الفساد، الفساد المالي.

تصنيفات JEL : D73.

Abstract:

The study aimed to assess the reality of Forensic accounting in reducing financial corruption in Algeria, by clarifying the important role that it can play in reducing the various manifestations of financial corruption. On 09 Algerian cities that were randomly selected, and the most important results were that Forensic accountability has a prominent and important role in reducing the various manifestations of financial corruption.

Keywords: Accounting; Forensic Accounting; corruption; financial corruption.

Jel Classification Codes: D73.

1. مقدمة

يعتبر الفساد بصفة عامة مشكلة قديمة تعاني منها جل البلدان والمجتمعات الإنسانية، ولقد ارتبط هذا المصطلح قديما بالأنظمة السياسية ومظاهر الاستبداد التي كانت تعاني منها شعوب العالم، والتي كانت تختلف من دولة الى أخرى من ناحية الحجم والدرجة، لكن حديثا توسعت النظرة الى مفهوم الفساد ولم يعد مقتصرًا على الجانب السياسي فحسب بل تعدت ذلك ليشمل جميع الجوانب في المجتمعات، وظهرت كتابات حول الفساد الاجتماعي والفساد الأخلاقي، وحتى الفساد المالي والذي يعتبر أساس هذه الدراسة، حيث تزايدت آثاره وامتدت على جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح ظاهرة عالمية.

ونظرا للآثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي من ارتفاع معدل الجرائم المالية وعمليات الاحتيال المالي، خصوصا مع التطورات التكنولوجية الحديثة كان لزاما على المحاسبة أن تقدم سند الدعم والحماية للشركات والمؤسسات المالية من الأشكال المختلفة للفساد المالي، وهذا ما خلصت اليه العديد من الدراسات والمؤتمرات، والتي من بينها المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة المنعقد بتاريخ 2013/04/07 والذي أوصى بضرورة العمل على تطوير المناهج الدراسية لتدريس المحاسبة القضائية لمكافحة مختلف مظاهر الفساد المالي.

وبما أن مهنة المحاسبة تتأثر وتؤثر في البيئة التي تخدمها، وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية والتي سجلت تزايدا ملحوظا لمختلف مظاهر الفساد المالي في مختلف دول العالم، من ارتفاع لمعدل الجرائم المالية وغسل الأموال وحالات الغش والاحتيال والتي تزامنت مع استخدام التكنولوجيات الحديثة، ارتفع معدل الدعاوى القضائية في المحاكم، وبرزت حاجة القضاء الى الخبراء في المحاسبة للاستفادة من خبراتهم المحاسبية وتوظيفها في مجال الدعاوى القضائية المتعلقة بالمخالفات والجرائم المالية فيما يسمى بالمحاسبة القضائية (Forensic Accounting).

وبناء على ما سبق تبرز مشكلة البحث والتي تتمثل في ظهور فرع جديد من فروع المحاسبة، ونوع جديد من أنواعها ألا وهو المحاسبة القضائية، والتي تدل أقرب الأدلة على معرفتها الى الإعلان عنها في احدي الصحف في اسكتلندا عام 1824، وقد بدء ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا عام 1900، عندما ظهرت كتابات بشأن منح شهادة الخبير (Douglas, p 88، 2015)، ويعتبر المقال الذي نشره Mauric E.Peloubet، بعنوان "المحاسبة القضائية ومكانتها في اقتصاد اليوم" أول مقال عن المحاسبة القضائية، حيث ذكر

أنه خلال الحرب العالمية تم استخدام المحاسبين القضائيين للتحري عن بعض أنشطة الشركات أو الأشخاص خلال تلك الفترة (Abdullah, p 88, 2015) ، وتهدف المحاسبة القضائية الى اكتشاف ومنع وكذا الوقاية من مظاهر الفساد المالي، إضافة الى خدمات أخرى تقدمها في حالة النزاعات وتسوية الخلافات بين الشركات والأطراف ذات الصلة والدائنين، ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق الى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

1.1 إشكالية الدراسة

شهد العالم خلال القرن الماضي ومطلع القرن الحالي العديد من الأزمات المالية والتي وان تعددت أسبابها، الا انها تسببت في انهيار الكثير من الشركات مثل: WorldCom، Enron وغيرهما من الشركات التي توالى انهياراتها بعد ذلك في العديد من دول العالم، وهذا ما لفت الانتباه الى شركات المحاسبة والتدقيق في العالم والتي دارت حولها الشكوك خصوصا مع وقوع بعض الانهيارات المحاسبية للعديد من الشركات والتي من بينها (Mary, p 43, 2008):

- شركة "Enron": بسبب فساد مالي من خلال أسلوب التمويل من خارج الميزانية وفقد حقوق الملكية لعدة بلايين الدولارات؛
- شركة "Tyco": تم اتهام المدير التنفيذي بالتهرب من الضرائب، ضياع أصول الشركة؛
- شركة "WorldCom": بلغ حجم الغش بالشركة 3.8 بليون دولار، تم منح قروض من الخارج الميزانية للمديرين التنفيذيين؛
- شركة "Communications Adelpia": والتي منحت قروض من خارج الميزانية للمديرين التنفيذيين؛

شركة "Xerox": تمت زيادة الأرباح المحاسبية بمبلغ 1.4 بليون دولار بأساليب خيالية. ولقد ظهرت في المجال المحاسبي العديد من المحاولات لتطوير المحاسبة وربطها بالقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من جهة أخرى، ومن هنا أطلقت العديد من الدعوات في عدد من بلدان العالم مثل الولايات المتحدة وانجلترا حول الحاجة الماسة الى خدمات المحاسبة القضائية، ومن خلال هذه الدراسة سنقوم بالإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي؟

2.1 فرضيات الدراسة

- هناك وعي لدى أفراد عينة البحث بأهمية المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المحاسبة القضائية واكتشاف مظاهر الفساد المالي.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى توضيح مفهوم واهمية المحاسبة القضائية وإبراز دور الخبرة المحاسبية للدعوى القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي من خلال استهداف عينة الدراسة من خبراء محاسبين ومهنيين على صلة مباشرة بالقضايا لدى المحاكم من قضاة ومحامين.

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي خاصة بعد تلك الانهيارات المالية التي واجهت العديد من الشركات في العالم، كما أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، وبعض الهيئات المهنية على عدم كفاية التأهيل العلمي والمهني للمهنيين في المجالس القضائية لاكتشاف الغش والتضليل في القوائم المالية وعلى ضرورة الاستعانة بخبراء في المحاسبة، لذا فان أهمية المحاسبة القضائية تبرز في أنها تلبى احتياجات كل الأطراف ذات الصلة، والى خفض معدل الفساد المالي.

5.1 عينة الدراسة

يعد موضوع المحاسبة القضائية حديث ليس فقط بالجزائر بل في جميع البلدان الناشئة، وللتعرف على المحاسبة القضائية وتحليل أبعادها بالجزائر قمنا باختيار عينة من مهنيين في المجلس القضائي، وكذا محافظي حسابات وخبراء محاسبين، وتم اعداد استبيان للدراسة بالاعتماد على دراسات سابقة وبإضافة بعض المتغيرات التي تخدم الموضوع.

6.1 الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في موضوع البحث سجلنا أن المكتبة العربية تفتقر حسب علم الباحث الى دراسات تناولت المحاسبة القضائية، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات الأجنبية التي تناولت المحاسبة القضائية:

الجدول رقم 01: "أهم الدراسات السابقة"

الكاتب، السنة	أهداف الدراسة	أهم النتائج
Rezaee and Burton 1970	-معرفة اتجاه الطلب على المحاسبة القضائية تعليميا وممارسة -معرفة الاتجاهات الفعلية نحو تعلم المحاسبة القضائية -معرفة الفوائد المرجوة من تعلم المحاسبة القضائية -التعرف على الصعوبات التي تواجه تعليم المحاسبة القضائية	-يتوقع 82.9% من الأكاديميين، و94.4% من المهنيين أن الطلب على -تعليم المحاسبة القضائية سيتجه نحو الزيادة -هناك شبه اتفاق فيما يتعلق بالاتجاهات الفعلية نحو تعليم المحاسبة القضائية. -من أهم الصعوبات التي تواجه تعليم المحاسبة القضائية عدم كفاية الموارد المالية
Rezae, Zabihollah, Lander, Gerald H. 1996	-معرفة الأسباب المؤدية الى احداث تغييرات في تعليم المحاسبة والتأكيد على -ضرورة دمج المحاسبة القضائية في المقررات الدراسية -تعريف مجال وطبيعة المحاسبة القضائية	-دمج المحاسبة القضائية ضمن المقررات الدراسية المحاسبية -يعتبر ضروري لأعداد طلبة المحاسبة للتحديات التي تنتظرهم في قاعات المحاكم عندما -يقدمون شهادة خبير أو عند تدقيق الغش والاحتيال
sami majdi mohammed 2002	-معرفة هل هناك معرفة سابقة بالمحاسبة القضائية لدى مكاتب المحاسبة -التعرف على أهمية المحاسبة القضائية -معرفة دور المحاسبة القضائية في مجال خدمة العملاء	-معظم مكاتب المراجعة ليس لديهم معرفة بالمحاسبة القضائية -أهمية المحاسبة القضائية باعتبارها أداة فعالة في مجال الوقوف على حدوث الغش والاختلاس -لها دور محوري في مجال خدمة العملاء أمام مصلحة الضرائب في حالة المنازعات الضريبية
Heitgr and Heitger 2008	-معرفة أهمية تدريس المحاسبة القضائية في أقسام المحاسبة في الكليات والجامعات	هناك طلب كبير على خدمات المحاسبة القضائية ضرورة ادماج تدريس وتمهين المحاسبة القضائية بالتخصصات المحاسبية بالكليات والمعاهد

<p>Eme Joel Efiog 2012</p>	<p>-معرفة مدى إدراك بأهمية المحاسبة القضائية، وضرورة تدريسها بالجامعات النيجيرية</p>	<p>- تبين أن تبني المحاسبة القضائية في مقررات المحاسبة داخل الجامعات له أثار كبيرة على دعم مهارات الطلاب وكفاءاتهم من أجل تقليل حالات الغش -نقص تدريب طلاب المحاسبة في الجامعات على أساليب المحاسبة القضائية ساهم في ارتفاع حالات الفساد والغش الوظيفي والمالي في نيجيريا</p>
<p>خالد محمد على احمد 2013</p>	<p>إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي</p>	<p>المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة يجب أن يتوافر لدى المحاسب القضائي تأهيل علمي وعملي والذي يختلف عن المحاسب الذي يعد القوائم المالية</p>

المصدر: من اعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

2. ماهية المحاسبة القضائية

1.2 مفهوم المحاسبة القضائية

تعرف المحاسبة القضائية بأنها التكامل بين المحاسبة والتدقيق ومهارات التحقيق، وببساطة فان المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة النظر القانونية التي توفر اعلی مستوى من التأكيد (عبد الحسين توفيق شبلي، صفحة 179، 2013).

كما تم تعريفها بأنها تطبيق المبادئ المحاسبية، والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية، أي أنها تتكون من عنصرين أساسيين هما (الجليلي، صفحة 25، 2012)، كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة أو مهارة محددة للعثور على ادلة من المعاملات الاقتصادية (Joshi, 2015, p 88).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المحاسبة القضائية بانها تتمحور على مجموعة من المهارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة، مع دراية بالقانون وبراعة التحري من أجل كشف ومنع مختلف المظاهر السلبية للفساد المالي مثل الغش والاحتيال المالي.

2.2 الحاجة الى المحاسبة القضائية

هناك العديد من الأسباب التي أبرزت الحاجة الملحة للمحاسبة القضائية وتتمثل فيما يلي (السيسي،صفحة 43، 2006):

- طمأنة المستثمرين والمساهمين والمقرضين على الحالة المالية للشركات، واستبعاد شكوكهم حول وجود غش في القوائم المالية
- تلبية حاجة القضاء الى خبراء أو مستشارين يدلون بأرائهم ويقدمون تقاريرهم حول المخالفات المالية
- تقليل فجوة التوقعات وهي التي تمثل الاختلاف بين ما يعرفه المحاسبين القانونيين عن دورهم في ضبط الغش وبين ما هو متوقع منهم.

3.2 أهمية المحاسبة القضائية وواقع ممارستها بالجزائر

تكتسب المحاسبة القضائية أهميتها من أنها (السيسي،صفحة 44-45، 2006):

- أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحدد المهارات والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي؛
- تمثل تطورا متكاملا للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحريات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعاوى القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا قضائيا على مستوى عالي؛
- تساعد على اعداد محاسب قضائي فعال يعتبر فاحصا أو خبيرا أو مستشارا يقوم بإجراء تحريات أكثر عمقا وشمولا ودقة من تحريات المحاسب أو المراجع الخارجي؛
- تساهم في زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية، وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول الشكوك بوجود غش بالقوائم المالية؛
- تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية؛
- حماية المال العام من الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية.

أما في الجزائر لم تبرز لحد الآن ملامح المحاسبة القضائية، على الرغم من بروزها في العديد من دول العالم، لكن رغم ذلك هناك الكثير من المجالات التي تطبق فيها خدمات المحاسبة القضائية وإن اختلفت مسمياتها أو قدمت بمصطلحات أخرى، فحسب المادة 126 من قانون الاجراءات المدنية (يجوز للقاضي من تلقاء نفسه او بطلب من احد الخصوم تعيين خبير أو عدة خبراء من نفس التخصص او من تخصصات مختلفة)، فالقضاء الجزائري مكن للقضاي أن يستعين بخبرة محاسبية في القضايا المرفوعة إليه، وهذه الخدمة يقدمها له محافظي، وكذا المحاسبين المعتمدين لدى المجلس القضائي،

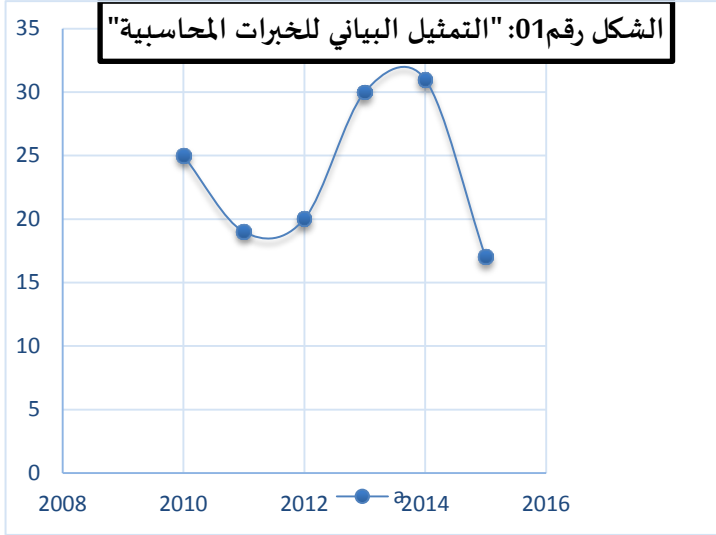
فالخدمات المقدمة من طرف مكاتب المحاسبة في الجزائر، مثل الإدلاء برأيهم حالة المنازعات القضائية وغيرها من الخدمات التي يقدمونها، تعتبر جزء لا يتجزأ من مفهوم المحاسبة القضائية، وعليه يمكن أن الاستفادة من المحاسبة القضائية من تفعيل الرقابة التي تقوم بها الهيكل والأجهزة المختصة إضافة الى ترشيد قرارات القضاء المتعلقة بمختلف جرائم وصور الفساد المالي، وعليه يمكن القول أن مكاتب المراجعة بالجزائر تقوم ضمنا بتقديم خدمات بالمسيلة من الفترة 2010/01/01 الى غاية 2015/09/30.

الجدول رقم 02: المحاسبة القضائية، والجدول التالي كمثال يوضح مدى الاستعانة بخبرات محاسبية لدى المجلس القضائي "الخبرات المحاسبية في المجلس القضائي 2010/01/01- 2015/09/30"

الخبرات المحاسبية في المجلس القضائي من 2010/01/01 الى غاية 2015/09/30						الشهر
2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2	2	2	2	3	2	جانفي
1	5	5	1	2	3	فيفري
3	4	1	3	3	2	مارس
2	3	9	1	3	0	أفريل
2	4	3	3	2	1	ماي
0	3	1	1	1	3	جوان
3	0	2	2	2	2	اجويلية
2	0	0	0	0	3	أوت
2	1	1	2	0	3	سبتمبر
-	2	4	1	1	1	أكتوبر

-	4	1	2	2	2	نوفمبر
-	3	1	2	0	3	ديسمبر
17	31	30	20	19	25	المجموع

المصدر: احصائيات المجلس القضائي بالمسيلة



من خلال الجدول السابق، والتمثيل البياني لمجموع الخبرات المحاسبية المستخدمة خلال الفترة من 210/01/01 الى غاية 2015/09/30، نلاحظ أن الطلب على الخبرات المحاسبية في المجلس القضائي بالمسيلة، سجل تذبذب خلال السنوات

المدروسة وهذا راجع الى طبيعة القضايا المرفوعة لدى المحاكم خلال تلك الفترة، وكذا حسب احتياجات المجلس القضائي خلال تلك المحاكمات التي تمت خلال الفترة المدروسة، ومن جانب تبرز أهمية المحاسبة القضائية كسند دعم للجهاز القضائي للفصل في القضايا التي يتعسر على القاضي العادي الفصل فيها، وهذا بحكم عدم معرفته بالأمر المحاسبية والأساليب الاحتمالية فيها.

مؤهلات المحاسب القضائي: هناك العديد من المهارات والخصائص التي تعد ضرورية للمحاسبين في اختصاص المحاسبة القضائية منها: (الجليلي، صفحة 38، 2012): التعليم والتدريب المتقدم، التعليم المستمر في التخصصات المناسبة، الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة والمراجعة، مهارات الاتصال الشفوية والكتابية، الخبرة العلمية، خبرة تدقيقية في مجالات المحاسبة القضائية، خبرة في مراجعة الحسابات، القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين.

ومع ذلك فإن أهم المهارات والخبرات هي الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة ومن خلال التجربة، المحاسب القضائي عليه أن يكتسب المهارات في المحاسبة ومراجعة الحسابات، والضرائب، والعمليات التجارية وادارتها والضوابط الداخلية، والعلاقات الشخصية، والاتصالات، ولقد حدد المشرع الجزائري الشروط الواجب توفرها في الشخص حتى يعتبر كخبير وهذا من خلال شروط حددها القرار الوزاري الصادر في: 1966/06/08، وبقي العمل بها إلى أن جاء المرسوم التنفيذي رقم: 310/95 والذي أدخل تعديلات جديدة بإعتماده الشخص المعنوي كخبير، ويمكن توضيحها كما يلي (لمرسوم التنفيذي رقم 310-95 المؤرخ في 1995/10/10):

1.3.2 الشخص الطبيعي

- أن تكون جنسيته جزائرية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية.
- أن تكون له شهادة جامعية أو تأهيل مهني معين في الإختصاص الذي يطلب التسجيل فيه
- أن لا يكون قد تعرض لعقوبة نهائية بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالأداب العامة أو الشرف.
- أن لا يكون قد تعرض للإفلاس أو التسوية القضائية.
- أن لا يكون ضابطا عموميا وقع خلعه أو عزله أو محاميا شطب اسمه من نقابة المحامين أو موظفا عزل اسمه بمقتضى إجراء تأديبي بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالأداب العامة والشرف.
- أن لا يكون قد منع بقرار قضائي من ممارسة المهنة.
- أن يكون قد مارس هذه المهنة أو هذا النشاط في ظروف سمحت له أن يحصل على تأهيل كاف لمدة لا تقل عن 07 سنوات

2.3.2 الشخص المعنوي

- يشترط في الشخص المعنوي الذي يترشح في قائمة الخبراء القضائيين ما يأتي:
- أن تتوفر في المسيرين الاجتماعيين الشروط المنصوص عليها في الفقرات 3 و 4 و 5 من المادة الرابعة سابقا؛

- أن يكون الشخص المعنوي قد مارس نشاطا لا تقل مدته 05 سنوات لاكتساب تأهيل كاف في التخصص الذي يطلب التسجيل فيه؛
- أن يكون له مقرر رئيسي أو مؤسسة تقنية تتماشى مع تخصصه في دائرة اختصاص المجلس القضائي

3. مظاهر وأشكال الفساد المالي

1.3 تعريف الفساد

اختلف الباحثين في تقديم مفهومهم للفساد فلا يوجد تعريف موحد للفساد، والجدول التالي يوضح تعريف الفساد لدى المنظمات الدولية:

- تعريف منظمة الشفافية الدولية: عرفت الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي أوتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية، وهو نفس التعريف الذي أوردته هيئة الأمم المتحدة "الفساد سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة" (سفيان، يومي 6-7 ماي 2012).

- تعريف البنك الدولي: جاء في تعريف البنك الدولي للفساد الاقتصادي على أنه "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة من أجل مصلحته"، أي أنه يحلل الفساد على أنه استغلال للوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، ومن ثم فهو يهتم القطاع العام بالمسؤولية المطلقة عن الفساد، ويعتبر أن كل الانحرافات الموجودة في القطاع العام هي محصلة طبيعية للفساد وفق مصالح أطرافه، ويعتبر هذه الانحرافات سببا مباشرا في عرقلة القطاع العام، ومن ثم عرقلة مسار النشاط الاستثماري، الاقتصادي والتنموي. (مبروك، صفحة 8، 2013)

- تعريف منظمة الوحدة الأفريقية: تعتبر منظمة الوحدة الأفريقية من المنظمات السابقة في مجال مكافحة الفساد، إذ قامت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 11/07/2003، حيث أنه نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الفساد هو "الاعمال والممارسات بمال فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية والمشار إليها في المادة 04 من الاتفاقية (اللطوخي، صفحة 14، 2006)

- تعريف الأمم المتحدة: من خلال اتفاقية سنة 2003، للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الرشوة فإن الفساد هو مرادف للرشوة، أما اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2003 فقد

عرفت الفساد بأنه القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك اعمال الاغفال توقعاً لمزية يوعدها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو اثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص اتة أو لشخص اخر، وفي المشروع النهائي للاتفاقية لم يتم الاتفاق على التعريف السابق للفساد ولكنه أشار الى صورته وهي الرشوة، اختلاس الممتلكات، استغلال الوظيفة.... الخ (الفارس، صفحة 17، 2008)

2.3 تعريف الفساد المالي

عرف الفساد المالي بأنه مجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية (يوسف، 2011) ولقد جاء تعريف الفساد المالي في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه سوء استخدام النفوذ العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، ويحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها (الشمري، صفحة 12، 2011):

- وجود حافز لارتكاب الفساد المالي مثل ضخامة الرشوة؛
 - وجود فرصة لارتكاب الفساد المالي مثل غياب الضوابط الرقابية والمساءلة أو عدم فعالية مثل هذه الضوابط أو قدرة الإدارة على ابطالها؛
 - وضع مبررات قد تبدوا منطقية لارتكاب الفساد المالي، كما يعرف الفساد المالي بأنه استغلال السلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة من خلال خرق القوانين وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي (إبراهيم، صفحة 21، 2013)؛
- واستناداً الى ما سبق يمكن القول بأن الفساد المالي هو سلوك منحرف يتم من خلاله استغلال الوظيفة أو السلطة العامة من طرف الموظفين لتحقيق مكاسب شخصية.

3.3 مظاهر الفساد المالي

تعددت أشكال الفساد المالي من حيث ممارسته ويمكن حصر أهم أشكاله هذا النوع من الفساد فيما يلي :

- الاعتداء على المال العام: هذا الشكل من الفساد المالي يتم من خلال الحصول على الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو تراخيص الأشخاص أو الشركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق أو أخذ أموال عامة تحت مسميات اعانات أو مساعدات مباشرة أو غير مباشرة بغير حق؛

- الافتقار الى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية: قد يتعلق هذا الشكل بعملية إحالة عطاءات حكومية بطرق غير شرعية للشركات او المنشآت أو الوحدات وأغلبها ترتبط بوجود علاقة بين المسؤولين الكبار (أصحاب العهد المالية الكبيرة) في تلك الوحدات أو لأقاربهم أو استخدام وسائل غير قانونية أو حيل لاستغلال المنشآت الحكومية؛
- تهريب الأموال: ان قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني ومن دون وجه حق الى الخارج؛
- غسيل الأموال: ان عمليات غسيل الأموال تمثل ظاهرة خطيرة عالميا كما تمثل جريمة هدفها الأساسي يتعلق بتغيير هوية الأموال بطريقة غير مشروعة، وفحواها يتعلق بطمس مصادر الأموال المكتسبة لجعل تلك الأموال شرعية نظيفة (تحويل الأموال القذرة الى أموال شرعية) أي اللجوء الى مصدر الحصول عليها كان غير شرعي فأهم مصادرها تكون انا غش مالي أو احتيال مالي، اختلاس، ابتزاز... وغيرها.
- الابتزاز والتزوير: وهذا لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية واخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبية أو تزوير الشهادات الدراسية او النقود (معبد، صفحة 45، 2012)
- الرشوة: وتتمثل في وعد الموظف العام بميزة غير مستحقة له، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية(درويش، صفحة 18، 2010)
- المحاباة والوساطة: وتتمثل هذه الظاهرة برعاية الاقارب والمعارف وتفضيلهم في مجال التعيين او ابرام العقود وهذا يمثل نوعا خطيرا للفساد لأنه يعني اعطاء حق لمن لا يستحقه (عبود، صفحة 19، 2010)
- سوء استعمال السلطة: نصت المادة 19 من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على ضرورة اعتماد كل دولة طرف في الاتفاقية ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير اخرى

لتجريم الموظف الذي يتعمد اساءة استغلال وظيفته، وهذا لغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه او لصالح شخص اخر او كيان آخر وهو ما يشكل اهانة للقوانين (عبود، صفحة 25، 2010).

4. تقديم الدراسة الميدانية

1.4 مصادر جمع البيانات

تتمثل في المصادر الثانوية مثل الكتب والدراسات والمقالات السابقة في موضوع الدراسة، ومصادر أخرى أولية من خلال جمع البيانات المتعلقة بآراء المستجوبين من خلال الاستبيان التي تم اعداده للدراسة.

2.4 عينة الدراسة: استهدفت الدراسة المجتمع المكون من المهنيين الممارسين للمهن المحاسبية، وكذا موظفين بالمجالس القضائية، أي أن مجتمع الدراسة كان مميز بفتتين كما يلي:

- الفئة الأولى: فئة المهنيين وتمثلت بالخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات
- الفئة الثانية: المهنيين بالمجالس القضائية

ويبلغ عدد المهنيين المرخص لهم بمزاولة المهن المحاسبية والمسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين والذين بلغ عددهم 2040 وهذا حسب ما نص عليه المرسوم رقم 11-28 المؤرخ في 2011/01/27 (Finances, 2011) والذي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: "المهنيين الممارسين للمهن المحاسبية"

المهنة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
خبير محاسب	223	39	35	9	306
محافظ حسابات	347	73	88	4	512
محافظ حسابات /محاسب معتمد	417	249	110	118	894
محاسب معتمد	174	62	74	18	328
المجموع	1161	423	307	149	2040

Le journal officiel, Décret n° 11-28 du 27/01/2011

1.2.4 عينة الدراسة حسب الوظيفة والتوزيع الجغرافي

بالنسبة لعينة الدراسة، ونظرا لكبر حجم المجتمع ولعدم إمكانية دراسته بالمسح الشامل له، لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق وتم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، واعتمد في توصيل استمارات الاستبيان إلى العينة التسليم المباشر، البريد الالكتروني، بواسطة زملاء أو بوضعها على مستوى مكاتب التدقيق، حيث تم توزيع 12 استبانة على مستوى ولاية المسيلة،

و42 استبانة من مختلف ولايات الوطن، ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة على مستوى كل ولاية كما يلي:

الجدول رقم 04: "توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة، التوزيع الجغرافي"

	TRAV					
	مهي بالمجلس القضائي		محافظ حسابات		خبير محاسبي	
	Nombre	Nb.% total	Nombre	Nb.% total	Nombre	Nb.% total
الجزائر	2	8,3%	3	21,4%	2	12,5%
المسيلة	6	25,0%	1	7,1%	5	31,3%
باتنة	3	12,5%	1	7,1%	0	0,0%
برج بوعريج	3	12,5%	3	21,4%	1	6,3%
بسكرة	2	8,3%	1	7,1%	1	6,3%
سطيف	3	12,5%	1	7,1%	4	25,0%
عنابة	2	8,3%	3	21,4%	1	6,3%
مستغانم	2	8,3%	1	7,1%	1	6,3%
ورقلة	1	4,2%	0	0,0%	1	6,3%

المصدر: مخرجات SPSS

يظهر الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة والتوزيع الجغرافي، حيث نسجل انها تمثل مختلف المهن المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذا عدة مناطق جغرافية من ربوع الوطن مما يجعل نتائج الدراسة أكثر تمثيلا للواقع.

2.2.4 عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول رقم 05: "توزيع عينة الدراسة حسب الجنس"

		المهنة						Nb.% total
		مهي بالمجلس القضائي		محافظ حسابات		خبير محاسبي		
		Nombre	Nb.%	Nombre	Nb.%	Nombre	Nb.%	
Sex	ذكر	22	91,7%	14	100,0%	16	100,0%	96.29%
	أنثى	2	8,3%	0	0,0%	0	0,0%	3.7%

المصدر: مخرجات SPSS النسخة 25

من خلال الجدول رقم(05) الممثل لتوزيع العينة حسب الجنس، يتضح لنا أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكبر بكثير من نسبة مشاركة الإناث كونهم يمثلون نسبة (96.29%) أي بما

يعادل (52) ذكراً. بينما الإناث يمثلن نسبة (3.7%) أي ما يعادل (02) من المستجوبات من المجلس القضائي وانعدامهن بالمهن المحاسبية، وهذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية مقابل عزوف الإناث عن الاهتمام بالمهنة المحاسبية أو خوض مجال البحث فيها، وهذا ما يمكن إيعازه ربما إلى صعوبات أداء المهنة أو أسباب أخرى تبقى محصورة في عادات المجتمع.

3.4 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام الأساليب التالية من طرف الباحث من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات بواسطة برامج Spss.V23, Excel Stat:

- اختبار ثبات الاستبيان: تم اختبار ثبات الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي بمعامل كرونباخ-ألفا على جميع فقرات الدراسة، وقد بلغ Cronbach's Alpha (0.761) وهي قيمة مقبولة وتدل على أن هناك ثبات في البيانات ومصداقية في عكس نتائج العينة على المجتمع؛
- اختبار التوزيع الطبيعي: لتحديد مدى ملائمة البيانات فقد تم استخدام اختبار كولم وجروف-سميرنوف لعينة واحدة (K-S one sample test)، ولقد بلغت z المعنوية لجميع فقرات الدراسة قيمة تفوق مستوى الدلالة 5%.

1.3.4 نتائج التحليل الوصفي، واختبار الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على ما يلي:

H0: " يوجد هناك وعي لدى أفراد عينة البحث بأهمية المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي"، حيث تم استخدام اختبار (one simple t-test)، وكذا التحليل الإحصائي الوصفي لإيجاد متوسط الإجابات لجميع فقرات الدراسة وانحرافات المعيارية والجدولان (06) يوضح ذلك:

الجدول رقم: (06): اختبار One Simple T-Test

الترتيب	sig	اختبار t	الانحراف	المتوسط	العبرة	الرقم
04	0.000	40.88	0.698	4.040	تعتبر المحاسبة القضائية مجالاً مهماً ومفيداً في مجال القضاء.	01
09	0.000	49.29	0.600	3.820	أصبحت أمر الاستعانة بمحاسب قضائي ضرورة ملحة، خاصة مع التطورات المتسارعة بهدف اكتشاف ومنع مختلف مظاهر الفساد المالي	02

المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي -دراسة تحليلية بالجزائر

07	0.000	41.86	0.668	3.960	عند وقوع الخصومات والنزاعات بين الأطراف فان الاعتماد على المحاسب القضائي يحقق فاعلية أكبر في العمل، وجوده أفضل في الاداء	03
05	0.000	30.75	0.902	4.040	في القضايا المتعلقة بالإهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية ومعايير المراجعة من قبل محاسب الشركة عند أداءه لعملية المراجعة.	04
02	0.000	44.74	0.660	4.300	في القضايا المتعلقة بالفساد المالي يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة للقوانين المهنية.	05
03	0.000	41.88	0.798	4.120	الاستعانة بالمحاسب القضائي سواء من ناحية المحكمة أو الشركة للمساعدة في إعداد القضية والقيام بالتحليل المالي وتحديد الخسائر يحقق نتائج أفضل.	06
06	0.000	40.14	0.554	3.990	يؤدي استخدام المحاسب القضائي عند وجود نزاعات بين أطراف مختلفة إلى تسويتها وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف.	07
08	0.000	43.86	0.568	3.850	استخدام المحاسب القضائي للقيام بالتحقيقات وتقديم الاستشارات القانونية يساعد في مقاضاة من قام بالغش والجرائم المالية الأخرى بشكل أفضل.	08
01	0.000	37.65	0.802	4.850	الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص الجرائم المالية يؤدي إلى اكتشافها إن وجدت ومعالجة قصور في أنظمة الرقابة والمتابعة.	09
/	0.000	52.94	0.524	4.750	مجموع المحور	

المصدر: مخرجات SPSS النسخة 25

نلاحظ من خلال الجدول أن درجة الموافقة على فقرات المحور الأول، تتراوح بين (3.820 و4.300)، وجميعها تنتمي إلى مجال أتفق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، وبلغ المتوسط العام للمحور 4.750، بالإضافة إلى أن اختبار t لجميع فقرات المحور الأول تتراوح بين (30.75 و49.29) وهي جميعها أكبر من t الجدولية والمقدرة ب(1.675)، وأن جميع فقرات المحور دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لجميع الفقرات أقل من (0.05).

كما أن اختبار t للمحور الأول بلغ 52.94 وهو أكبر من t الجدولية (1.675)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى، أي أنه يوجد هناك وعي لدى أفراد عينة البحث بأهمية المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي"

2.3.4 نتائج التحليل الوصفي، واختبار الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المحاسبة القضائية واكتشاف مظاهر الفساد المالي، أي أن الآثار السلبية لمختلف مظاهر وطرق الفساد المالي سوف تنخفض في ظل تفعيل آليات المحاسبة القضائية، وهذا يعني أن تفعيل آليات المحاسبة القضائية سوف يساعد في منع واكتشاف وتقليل مظاهر الفساد المالي، واختبار مدى صحة هذا الفرض تم استخدام معامل ارتباط سيبرمان للرتب لإيجاد مدى العلاقة بين انعكاسات السلبية للأساليب الاحتمالية للفساد المالي في ظل تفعيل آليات المحاسبة القضائية، ويوضح الجدول رقم (07) التالي مصفوفة الارتباط لتوضيح العلاقة بين انعكاسات الأساليب الاحتمالية للفساد المالي، وآليات المحاسبة القضائية. لمكافحة الفساد المالي.

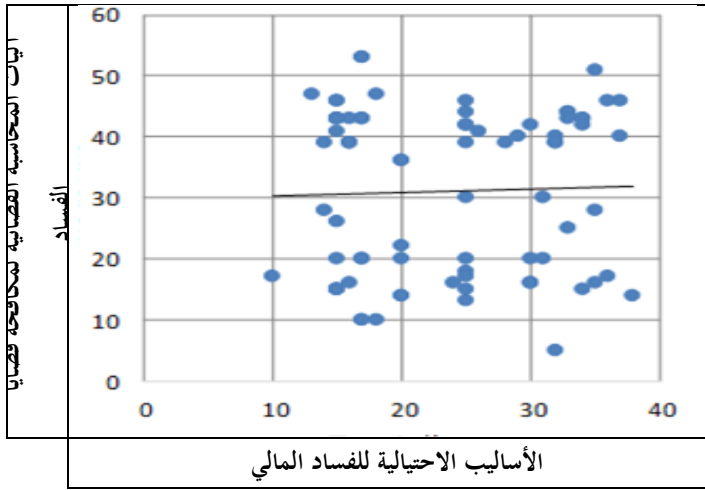
الجدول رقم (07): "مصفوفة الارتباط للأساليب الاحتمالية للفساد المالي وأساليب المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي "

		(X1)	(X2)
الأساليب الاحتمالية للفساد المالي (X1)	Coefficient de corrélation	1,000	0.423
	Sig. (bilatéral)	.	,000
	N	54	54
آليات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي (X2)	Coefficient de corrélation	0.423	1,000
	Sig. (bilatéral)	,000	.
	N	54	54
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

المصدر: مخرجات SPSS النسخة 25

من خلال الجدول السابق يتضح أنه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين محور الأساليب الاحتمالية للفساد المالي ومحور آليات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.423)، عند مستوى معنوية أقل من (0.01) مما يؤكد على قوة وتأثير العلاقة بين المحورين، فكلما زادت درجة تفعيل آليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد كلما انخفض الأثر السلبي للأساليب الاحتمالية للفساد المالي على حالات الغش والاحتيال، ويوضح الشكل الانتشاري رقم (01) التالي مدى العلاقة بين الأساليب الاحتمالية للفساد المالي وآليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد.

الشكل رقم 01: "العلاقة بين الأساليب الاحتمالية للفساد المالي وآليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد"



المصدر: مخرجات SPSS النسخة 25

5. خاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج والاقتراحات تمثلت في:

1.5. النتائج؛ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية؛

- تعد المحاسبة القضائية أحد أهم الركاز التي يعتمد عليها الجهاز القضائي، خصوصا مع تزايد الحاجة اليها في ظل تنامي الاجرام ومظاهر الفساد المالي، وهي تعرف بأنها تطبيق المبادئ المحاسبية، والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني
- أوضحت نتائج اختبار فرضيات الدراسة الى انه يوجد إدراك لدى أفراد عينة البحث من محاسبين ومهنيين بالمجلس القضائي بأهمية المحاسبة القضائية والضرورة الملحة لها خاصة فل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية والسياسية الجزائرية؛
- يلعب الجهاز القضائي دور كبير في الحد والتصدي لمختلف مظاهر الفساد المالي؛
- للخبرة القضائية في المحاسبة دور كبير في الفصل في المنازعات القضائية التي تستعسر على القاضي في الغرف التجارية بالمحاكم.

- حسب استطلاع أفراد عينة البحث فان هناك ضرورة ملحة الى آليات المحاسبة القضائية وتفعيل دورها في مكافحة مختلف مظاهر الفساد المالي.
 - هناك ارتباط وثيق بين تفعيل آليات المحاسبة القضائية ومنع واكتشاف وتقليل مظاهر الفساد المالي.
- 2.5. الاقتراحات؛ في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، لابد من تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات نوجزها في ما يلي؛
- ضرورة اصدار قوانين وتشريعات خاصة تتبنى فكرة المحاسبة القضائية بالجزائر؛
 - ضرورة دمج المحاسبة القضائية بالجامعات والمراكز البحثية لتكوين أفراد أكثر كفاءة على كشف مختلف مظاهر الفساد المالي؛
 - ضرورة اجراء بحوث مستقبلية أكثر عمقا في الموضوع وبمسح عينة أكبر من المتخصصين في المجال من اجل تحديد ادق لمظاهر الفساد المالي وضرورة تفعيل دور اليات المحاسبة القضائية للقضاء عليها.

6. قائمة المراجع:

1.1. المراجع باللغة العربية

- أحمد بن عبد الله بن سعود الفارس. (2008). تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة دراسة تأصيليه مقارنة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- حمد مصطفى محمد معبد. (2012). الأثار الاقتصادية للفساد الإداري. الاسكندرية، مصر: دار الكر الجامعي.
- سامي اللطوخي. (2006). الإدارة بالشفافية. القاهرة، مصر: دار النهضة.
- شيماء محمد سمير إبراهيم. (2013). التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي، دراسة تطبيقية في جامعة الموصل. مركز الدراسات المستقبلية، 41،، صفحة 126.
- عبد الحسين توفيق شبلي. (2013). دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري. مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل المعالجة في العراق (صفحة 194). العراق: جامعة البصرة.
- على سكر عبود. (2010). تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 1، صفحة 122.
- فيحاء عبد الخالق وآخرون. (2009). دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي في الحد من الفساد المالي – دراسة تطبيقية. مجلة بحوث مستقبلية، العدد 25-26، صفحة 62.

- لمرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10/10/1995. (بلا تاريخ). المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين، 3. الجزائر.
- محمد أحمد درويش. (2010). الفساد مصادر-نتائج-مكافحته. القاهرة، مصر: عالم الكتاب.
- مقداد أحمد الجليلي. (2012). المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق. مجلة تنمية الرافدين، 108(34)، صفحة 12.
- مير فرج يوسف. (2011). الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والوظيفي (المجلد ط01). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء.
- نجوى أحمد السيسي. (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، صفحة 43.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2013). الفساد الاقتصادي (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية ، مصر: دار الفكر الجامعي،.
- نقماري سفيان. (يومي 6-7 ماي 2012). الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي. حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 20). ، بسكرة: مخر مالية البنوك وإدارة الأعمال. جامعة محمد خيضر.
- هاشم الشمري. (2011). ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتما (المجلد الطبعة الأولى). الأردن.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية

- Douglas .(2015 ،12 03) .Forensic Accountants: Hot Old Profession, ww2.odu.edu/ao/instdv/quest/ForensicAccount.html من الاسترداد online postin.
- Finances, M. d. (2011, 01 27). Commission ad-hoc chargée de l'organisation des élections des Conseils nationaux de l'Ordre national des Experts comptables, de la Chambre nationale des Commissaires aux comptes et l'Organisation nationale des Comptables agréés. République Algérienne Démocratique et Populaire.
- Joshi .(2015 ،12 03) .Definition of Forensic Accounting 2003 تم الاسترداد من www.forensicaccounting.com.
- Mary, L. e. (2008). Accounting Scandals, Ethical Dilemmas and Educational challenges". Critical Perspectives on Accounting, 4(19), pp. 226-254.
- Sarif Abraham and Mazni Abdullah .(2015 ،12 04) .An Overview Of Forensic Accounting In Malaysia, 2005) .University of Malaya تم الاسترداد (www.researchgate.net من ،